العفاسي... اضبط الانتخابات

أ.د. فيصل الشريفي
bareedfaisal@hotmail.com

العمل التطوعي من أشرف القيم، ولن يوقفه استغلال البعض له لمصالح شخصية، فهل تعي وزارة الشؤون دورها وتقضي على تلك الظاهرة، بتضييق الخناق عليهم، وفرض هيبة القانون، بتحديث آليات الانتخاب؟

شخصيا التقيت الدكتور محمد العفاسي قبل تقلده منصب الوزارة في بعض المناسبات، فكان كما سمعت دمث الأخلاق مستمعا جيدا يخجل محدثه، ولا أظن المنصب قد غيره إلا بزيادة أعبائه الوظيفية، وعليه فليسمح لي أبو سعود بلفت انتباهه إلى إجراءات عملية انتخابات الجمعيات التعاونية، ولا أظنها خافية عليه.

وزارة الشؤون من الوزارات التي تساهم بشكل مباشر في إثراء الحياة الديمقراطية من خلال مسؤوليتها وإشرافها على جمعيات النفع العام والأندية الرياضية والجمعيات التعاونية والنقابات المهنية، ولذا نرى تدخل الوزارة في التقويم لدرجة حل بعض مجالس الإدارات لمخالفتها اللوائح والنظم التي أنشئت من أجلها، فكانت القرارات الشجاعة تتوالى تباعا، خصوصا فيما يتعلق بالجمعيات التعاونية.

المثل يقول "ما بني على باطل فهو باطل"، لذا سألفت نظرك إلى بعض الأخطاء التي يقترفها ممثلو وزارة الشؤون، والتي تثير الشبهات، والأمثلة كثيرة في هذا السياق، ومنها اقتصار كشف من يحق لهم الانتخاب على ممثل الوزارة، والذي يحتوي أسماء جميع من يحق لهم التصويت، ومن سقطت عضويتهم بسبب تغير مقر السكن وفقا لما هو مدون بالبطاقة المدنية، أو لمن لديهم ازدواجية (عضوية في أكثر من جمعية)، بينما لا يوزع هذا الكشف على المرشحين درءاً للشبهات.

تصرف آخر يبعث على إثارة الشكوك، وهو إصرار ممثلي "الشؤون" على عدم ذكر اسم الناخبين أمام مندوبي المرشحين، مع علمهم المسبق أن التصويت بالبطاقة المدنية لا يمكن ضبطه إلا من خلال إظهار اسم الناخب للجميع دون اقتصاره على موظف الشؤون.

تجاوزٌ لا أفهمه ولا أجد له مبرراً غير التخاذل وعدم احترام القانون، وذلك عندما يكتشف المندوبون تصويت بعض الأشخاص ببطاقات مدنية ليست لهم، منبهين ممثلي الوزارة إلى هذه الخروقات، فيكون الرد كالصاعقة من قبلهم: نحن لسنا جهه قانونية، ولسنا مسؤولين عن الجانب الجنائي، ولا نملك الحق بتحويلهم إلى وزارة الداخلية!!!

السيد الوزير لقد ملكت الشجاعة في حل مجالس إدارات أتت بإرادة شعبية لكنها خالفت القانون، فكيف ستعالج مجالس إدارات أتت بطرق شابها الكثير من الشبهات؟ فهل ستعالج القصور الواضح في آلية الانتخاب الحالية لوقف القيل والقال واللغط الذي تحدثه مثل تلك الممارسات، فما "بني على باطل لا يحصد إلا باطلا".

العمل التطوعي من أشرف القيم، ولن يوقفه استغلال البعض له لمصالح شخصية، فهل تعي وزارة الشؤون دورها وتقضي على تلك الظاهرة، بتضييق الخناق عليهم، وفرض هيبة القانون، بتحديث آليات الانتخاب؟

ودمتم سالمين.

سعد العجمي ... عد إلى السياسة أيها الأناني

أحمد عيسى
a.essa@aljarida.com

فاجأنا الصديق سعد العجمي بقرار عزوفه عن الكتابة في الشأن السياسي المحلي، بعد أن توقع ألا يبقى للقلم دور في ظل وجود هذا المجلس "الكارثي"، كما ذيّل مقاله المنشور في هذا الموقع قبل أسبوع.

سعد، قلم تفخر بأن تنازله، وصديق يشرفك بضمك إلى باقة أصدقائه الرائعين، ودود إلى حد الخجل، صريح بما لا يجعل ضمن ألوانه الرمادي، فحياته بسيطة بأبيضها وأسودها.

لم يتلون، رأيه علناً وسراً لا يختلفان، فضل الطريق الصعب ككاتب معارض، رغم مغريات الحياة، كان أفضل المعبرين عن التكتل الشعبي ككتلة برلمانية وتوجه سياسي، إلى درجة تداخلت فيها آراؤه مع رؤاها، وقرار عزوفه عن الكتابة في الشأن السياسي المحلي أتى بعدما اعتراه اليأس مما يشهده على المشهد السياسي، بحسب قناعاته، وإلى هنا ينتهي حقه، ليبدأ حق قرائه، فعلى الرغم من استمراره معنا كاتباً مخلصاً لقرائه، فإنه سيحرمهم من تناوله السياسي، لكنه انهزم أمام الواقع وتعامل معهم بأنانية، حينما غلّب ذاته على حق قرائه.

كنت ولاأزال أستمتع متى ما احتل العمود الذي يعلو مقالي، ودائما ما سألني أصدقاء عن سبب احتلاله الدائم لأعلى الصفحة، تاركاً جانبها السفلي لكلماتي، فكنت أرد على المحبين بأنه أكبر سناً ومقاماً، وعلى المؤيدين، بأنه يبدأ وجهة نظره عن ذات الحدث ليسلمني قارئه فأقول له القصة من وجهة نظري، تاركين الرأي الأخير للقارئ.

جاورته في هذه الصفحة، منذ تأسست "الجريدة"، وها هي تدخل عامها الرابع الأسبوع المقبل، كان خلالها ثابتاً لم يتغير، تكاد تتوقع عما سيكتب، إلا أنه يفاجئك أحياناً، ويخذلك في أخرى، وبينهما يقول ما تنتظره منه.

أختلف معه سياسياً على طول الخط، لكنني أقدره، جمعتنا نقاشات ربما يتاح لها يوما أن توثق، لتعكس حالة الاختلاف بين رفاق الدرب وأجنحة المعارضة، كلانا معارض للحكومة بطريقته، ونتفق على أنها لا تستطيع قيادة البلد، وأن الكويت تستحق أفضل منها، إلا أننا نختلف بالمنهج، فعلاج الديمقراطية يكمن بالقوى الناعمة بالنسبة لي، واتفاق القوى السياسية على أجندة وطنية، بينما يتحيز إلى رأيه الداعي إلى مزيد من الضغط ورفع السقف والمبادرة دون أي اعتبار.

سعد العجمي لن يغيب لكنه سيحتجب عن الكتابة في الشأن السياسي المحلي، وفي حالنا سيكون حاله كأي كاتب يسير بمحاذاة السور، وهو ما أراه به عنه، ومكانه ككاتب سياسي سيملؤه حتماً غيره مساحة وفكراً، لكن حضوره وروحه سيكونان هما الغائبين الأبرزين، وربما يكون قدر الكاتب منا أن يعبر عن رأيه، ويخلص لقارئ لا يعرفه لكنه يتابعه باستمرار، وعليه فبقاؤه مرهون برأيه وتقديره لقارئه، وفي حالنا السياسي، يتحتم علينا أن نكون فرسانا، لنخوض نزالاً بشرف، ونقول ما نريد، ونترك الحكم للقارئ.

وكذاب الفرسان، أرمي قفازي ناحيته، لأنني أعلم يقيناً أنه سيلتقطه بفروسيته التي عهدتها به، ليقبل التحدي ويعود لمجاورتي أسبوعياً بمقاله السياسي، ووجهة نظره بالشأن المحلي، كي ندخل في نزال نيلاً لرضا قرائنا، فسعد بلا سياسة... كعكة بلا سكر، لا تستسيغها إلا مضطراً، لأنه باختصار سياسي مميز في زماننا.

فالح ماجد المطيري

هيبة الشيوخ بقتل الوزراء؟!

لم يتفق الكويتيون طوال تاريخهم على شيء، كما اتفقوا على مشروعية ودستورية حكم آل الصباح، وهي مشروعية كفلت الحكم للأسرة الكريمة بالمبايعة لا بالغصب؛ وأطّرت تلك المبايعة بعد ذلك بالنص الدستوري الصريح في دستور 1962، وقد كانت ومازالت أسرة آل الصباح مثل المجال "المغناطيسي" الذي ينجذب إليه الشعب على اختلاف طوائفهم وأعراقهم، وفق علاقة الحب والاحترام، ولم يكن للخوف "والهيبة" والرهبة مكان في هذه العلاقة.

وقد أثار استغرابي وأسفي اتصال أحد أبناء الأسرة على إحدى المحطات الفضائية، وتلفظه بهذيان فارغ يريد به نزع العلاقة بين الأسرة الحاكمة والشعب من رحاب المحبة والألفة والاحترام، ليدخلها في دهاليز الخوف "والهيبة" والضرب بيد من حديد، والتهديد الصريح بقتل أحد الوزراء، وهو هذيان أجزم أنه أساء للعقلاء من أبناء الأسرة الكريمة ممن نكن لهم كل تقدير واحترام.

ما لا يفهمه هذا الشيخ الباحث عن "الهيبة" القائمة على الإرهاب والضرب بيد من حديد، أن الهيبة تزول بزوال أسبابها وأدواتها، بينما "المحبة" تبقى مزروعة في القلوب ومن المستحيل انتزاعها، ولو عاد بذاكرته إلى صيف 1990 لعرف الفرق بين "الهيبة" التي يبحث عنها ويهذي بها، والمحبة التي نحملها في قلوبنا لأسرة الحكم والولاء لوطننا.

وعلى الرغم من الإرهاب والتخويف والقمع الذي مارسته قوات صدام حسين، فإنها لم تستطع أن تفرض "هيبتها" أو تنتزع المحبة والولاء من قلوب من صمد من أبناء الكويت؛ وبرغم وجود الأسرة الحاكمة في الخارج، فإن أبناء الكويت قدموا لها المحبة والولاء، ولم تكن بحاجة إلى أن تضرب "بيد من حديد" لتحصل عليهما.

فلو أن هذا الشيخ الباحث عن "الهيبة" تذكر قصة استشهاد البطل "مبارك فالح النوت" برفضه إنزال صورة المغفور له الشيخ جابر الأحمد رحمه الله، لعرف أن الإرهاب والقمع والضرب بيد من حديد لا تستطيع أن تنتزع المحبة والولاء من القلوب.

من المؤسف أن يبحث البعض عن "الهيبة" على أنقاض الدولة وغياب والقانون، ومن المؤسف أكثر أن "يؤجر" بعض أبناء الأسرة الحاكمة آذانهم وعقولهم لبعض المطبلين والمزمرين والمنافقين، ويصدقوا أن المحاسبة النيابية لبعض الوزراء من أبناء الأسرة مقصود بها الانتقاص من الأسرة بمجملها.

"الهيبة" التي يجب أن ينادي بها الشيوخ قبل غيرهم، هي هيبة القانون وفرض احترامه على الجميع، فليس من المعقول أن يهدد هذا الشيخ أحد وزراء الحكومة بالقتل عن طريق الفضائيات بحثا عن "هيبته".

المفارقة المضحكة في هذا المشهد المؤسف هي سؤال طرأ في ذهني، ترى لو أن كل شيخ باحث عن "هيبته" همّ بقتل أحد الوزراء، فهل سيكتمل نصاب حكومة سمو الرئيس؟

سنة أولى تنمية!!

د. حسن عبدالله جوهر
hasanjohar@hotmail.com

يفترض أن تكون الخطة السنوية إيذاناً بعهد جديد ومستحق لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ونسف بيروقراطية التعيينات في المناصب القيادية المشرفة على تنفيذها، والوجهة تبعاً للترضيات ودرجات القربى والمحاصصات، واستبدالها بمعايير اختيار وفق الكفاءة والاختصاص، الخاضعة للمحاسبة والمسؤولية.

مع بداية الفصل التشريعي الحالي، وبالتحديد في جلسة افتتاح مجلس 2009، تم تقديم طلب موقع من أكثر من 45 نائباً يلزم الحكومة بأن تتقدم بخطة تنمية محددة الأهداف، ومجدولة بإطار زمني، وقابلة للتقييم والقياس، وخاضعة للمحاسبة، وذلك قبل بداية دور الانعقاد الثاني في أكتوبر الماضي، وقد تم بالفعل تقديم هذه الخطة وبشبه إجماع وافق المجلس على إقرارها.

وفي ذات السياق تم إقرار أول خطة سنوية على خطى برنامج التنمية الخمسية والمرتبطة بالميزانية السنوية للدولة، وهذه الخطوة بحد ذاتها تجربة جديدة لعلها لم تكن مسبوقة في تاريخ المؤسسات الدستورية في الكويت. كما أن الخطة السنوية التي تم إقرارها، وبأغلبية كبيرة، مع وجود بعض المعترضين الذين غيروا تصويتهم في اللحظة الأخيرة احتجاجاً على أمور إجرائية أو اعتراضاً على بعض المواد، هذه الخطة تحمل أكثر من 800 مشروع، وأكثر من ألف هدف محدد على مستوى مختلف الوزارات والإدارات الحكومية، وبالتالي لها الحق في أن ترى النور بل من الواجب أن يتم تفعيلها وبأقصى سرعة ممكنة.

وبالتأكيد فإن الخطة السنوية، وكما أقرت، لا تخلو من هفوات ونواقص وغياب بعض المؤشرات والأرقام الدقيقة، وقد لا تكون البيانات الواردة فيها منسجمة تماماً مع الإطار العام لخطة التنمية الشاملة، ولكن مثل هذه الملاحظات، ورغم أهميتها ومنطقها، فإنها لا يمكن أن تكون بمنزلة التابوت الذي تقبر فيه الخطة السنوية، ويجب أن يملك المجلس والحكومة معاً روح التحدي وقبول مبدأ النزول إلى الميدان والعمل بموجب رؤية جديدة.

ففي أول سنة لتطبيق خطة تنموية قد تقع اختلافات ومشاكل، يجب أن تواجه هذه الاختلافات بعلاجات موضوعية وميدانية أيضاً، كما يجب أن يكون هناك تقييم جاد لقياس مؤشرات الخطة السنوية مع نهاية السنة، ومدى قدرة هذه المؤشرات على تمهيد الطريق للسنوات الثلاث اللاحقة لخطة التنمية.

ولعل النائب عادل الصرعاوي أثار مجموعة من الملاحظات الوجيهة والمعايير الفنية والرقمية الجديرة بالاحترام لبناء مؤشرات حقيقية لقياس مرحلة الإنجاز، ومن ثم المحاسبة عليها، ونتمنى أن تأخذها الحكومة واللجنة المالية بعين الاعتبار لتكون قاعدة انطلاق مستقبلية لخطة طموحة وممكنة الإنجاز.

كما يفترض أن تكون الخطة السنوية هذه إيذاناً بعهد جديد ومستحق لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ونسف بيروقراطية التعيينات في المناصب القيادية المشرفة على تنفيذها، والوجهة تبعاً للترضيات ودرجات القربى والمحاصصات، واستبدالها بمعايير اختيار وفق الكفاءة والاختصاص، الخاضعة للمحاسبة والمسؤولية، فليس من العدالة ولا المنطق ولا الإنصاف أن تتم مساءلة الوزراء من قبل النواب ومحاسبة النواب من قبل ناخبيهم ولا يتم تقييم أو محاسبة القيادات العليا التنفيذية المسؤولة عن إدارة المليارات من الدنانير وتحديد مستقبل البلد والشعب برمته!!

مسعود محمد*

يسألونك عن العراق

تتجه الأنظار هذه الأيام كلها إلى العراق، لأن تشكيل الحكومة العراقية سيحدد مستقبل المنطقة وموازين القوى الإقليمية والدولية فيها، فعلاوي، والمالكي، والكتلة الأكبر، والكتلة الأصغر، واندماج كتل، وإعادة فرز الأصوات في بغداد... كل هذا لم يؤدِ حتى الآن إلى بريق أمل في تكريس ديمقراطية العراق والعمل على تطبيق الدستور الذي يدور حوله الكثير من علامات الاستفهام؛ بشأن ما يجري في العراق، وما يجري في المنطقة!

بداية لابد لنا من الوقوف عند بعض الأحداث التي لفتت أنظار المراقبين، وشكلت مجموعة من المؤشرات ذات الدلالات والمغزيات الكبيرة: نبدأ من غزة حيث حمّلت "حماس" وفداً أميركياً رسائل لإدارة أوباما، ودعتها لفتح حوار لتأسيس علاقات مباشرة معها، بالمقابل أعلن رئيس الأركان الإسرائيلي السابق الجنرال دان حالوتس "أن مبادرة السلام العربية تصلح أساساً للسلام بين بلاده والدول العربية والإسلامية".

إذن هناك مفاوضات تجري بالوساطة على جبهتي فلسطين السلطة و"حماس"، تقودها أميركا التي نشرت، على غير عادتها، ما دار بين الرئيسين أوباما وأبومازن في مكالمة هاتفية، حيث هنأ أوباما رئيس السلطة على بدء المحادثات بين الفلسطينيين والإسرائيليين بالوساطة، وكرر الرئيس أوباما التأكيد على دعمه إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، تعيش بسلام وأمن مع إسرائيل.

على خط آخر قال الرئيس الأسد في حديث مطول لصحيفة "لاريبوبليكا" الإيطالية إن الولايات المتحدة فقدت نفوذها في عملية السلام في الشرق الأوسط، وخيّبت الآمال التي أثارها باراك أوباما في هذا الخصوص، وبشأن الدعاية الأميركية لعملية السلام قال الرئيس الأسد "أميركا لا تملك تأثيراً الآن، لأنها لا تفعل شيئا بالحقيقة، مع أنها تبقى القوة العظمى الوحيدة في العالم". في مقابل هذا يكثر الكلام عن حرب الخريف بين سورية وإسرائيل لتعديل سلوك دمشق إزاء طهران والعمل على ضرب عصفورين بحجر، حيث يتم فصل سورية عن إيران وإغلاق الملفات العالقة "السلام في الشرق الأوسط" و"الملف الإيراني" لأن من المسلم به أن سورية تمسك بملفي "حزب الله" و"حماس" بقوة، وهذا يستدعي تغيير سلوكها تمهيداً لتغيير الجو العام في المنطقة.

وعلى الجبهة الإيرانية كانت الهجمة التركية البرازيلية نحو إيران ملفتة لبلورة اتفاق لتبادل اليورانيوم في تركيا التي تعمل من جهة أخرى على جبهة التهدئة بين سورية وإسرائيل من خلال استضافة القمة الثلاثية السورية التركية القطرية، التي هدفت الى توجيه رسائل تهدئة نحو إسرائيل، والدفع باتجاه المفاوضات غير المباشرة.

على الجبهة العراقية يبدو أن الأكراد مرشحون للعب دور الوسيط بين الأطياف العراقية كافة، وذلك لبلورة حل دستوري يؤدي الى حل الأزمة الحكومية، فهناك حدثان أسسا لهذا الدور:

الحدث الأول كان الوليمة السياسية التي أقامها الرئيس العراقي جلال الطالباني، وبنفس السياق إعلانه مجموعة من المواقف عبر جريدة "الشرق الأوسط" في عدد الأحد 2010/05/23، إذ أعلن مجموعة من الإشارات.

الحدث الثاني هو الفكرة التي مهد لها رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني بإعلانه تأييد الكتلة الكردستانية لتكليف رئيس الوزراء الأسبق أياد علاوي تشكيل الحكومة حسب الدستور. بالمقابل قال الرئيس الطالباني في حديثه لـ"الشرق الأوسط" عندما سئل عن كيفية الخروج من مأزق تشكيل الحكومة: "أنا أعتقد أنه في النهاية سيتفقون على اسم معين، إما أن يرشحوا شخصاً واحدا ويتم تقييمه، وإما أن يقدموا أسماء عدة ويكلفوا بصورة غير رسمية بتشكيل الحكومة، ثم يتم الاستفسار من قبل الكتل البرلمانية، فيما إذا كان أحد المرشحين بإمكانه جمع الأصوات الكافية لتشكيل الحكومة. وباعتقادي هذا هو سيناريو المخرج الأخير لهذه المشكلة".

وحول إمكان أن يكون مرشح التسوية كرديا لا سنياً ولا شيعياً، كأن يكون جلال الطالباني أو برهم صالح مثلا قال الرئيس الطالباني "لا، لا أرى مثل هذه الإمكانية... لأن الوضع العراقي يتطلب اليوم من الجميع التمسك بما يسمونه حقهم، فالبيت الشيعي يقولون إنهم أكثرية، وهم بالفعل كذلك، وهنالك 159 نائبا شيعياً من القائمتين (الائتلاف العراقي ودولة القانون) إضافة الى مجموعة من النواب الشيعة الموجودين في القائمة العراقية، كذلك هناك مجموعة منهم عند الكرد، إذن الشيعة الموجودون في البرلمان القادم يشكلون الأكثرية الكافية لتشكيل الحكومة، كذلك مجموع الأصوات التي حصل عليها الشيعة، فـ"دولة القانون" حصلت على 2,794,038 صوتاً، و"الائتلاف الوطني" حصل على 2,092,682 صوتاً، هذا يعني أن الائتلافين حصلا معا على خمسة ملايين صوت تقريبا، فيما حصلت "العراقية" على 2,443,905 أصوات... وهذا يعكس طبيعة أغلبية الناخبين".

وحين سئل إذا ما كان يرى علاوي في الأفق القريب رئيسا للوزراء قال "نعم إذا حصل على 163 صوتاً" من الواضح أن- رغم كل الكلام الجميل عن التوافق والوحدة الوطنية- هناك في العراق رابحا هما الشيعة والأكراد، وخاسرا هو السنة، والرابح يصر على عدم التنازل وعدم القبول بتغيير قواعد اللعبة، ويبدو أن الأكرد سيلعبون لعبة إسقاط علاوي بالتشكيل، وبذلك يضربون عصفورين بحجر، فيكسبون العرب والفرس إلى جانبهم، فقد سُرب أن الهدف من دعوة الرئيسين جلال الطالباني ومسعود البرزاني للقاء الملك عبدالله في السعودية كان يهدف الى تسويق علاوي لرئاسة الوزراء، وطلب من رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري لعب دور مع رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني بهذا السياق لارتباطهما بعلاقات جيدة.

يبدو أن التسوية ستكون إيراناً نووية بإشراف تركي أميركي مقابل دور إقليمي لإيران في العراق وأفغانستان، وفصل سورية عن إيران، لضرب "حزب الله" و"حماس"، وإطلاق عملية السلام للوصول إلى دولتين فلسطينية وإسرائيلية.

على جبهة الدور العربي في العراق يبدو أن العرب قد تأخروا بحجز مقعد لهم على القطار العراقي، وبالتالي لن يلعبوا دورا مؤثرا، سواء بضبط إيقاع الأحداث أو بتشكيل الحكومة بحد أدنى للخسائر السنية.

* كاتب لبناني

سِن مينغ شو *

تايلند على شفا الهاوية

PROJECT SYNDICATE

انتهى الحصار الذي فرضه ما يطلق عليهم أصحاب "القمصان الحُمر" في وسط مدينة بانكوك بعد أن دام شهرين كاملين، ولكنه انتهى بسفك الدماء. فقد أسفرت عمليات القمع التي تصدى بها الجيش التايلندي للتمرد عن مقتل أكثر من ستين شخصاً، من بينهم اثنين من المراسلين الأجانب وبعض الجنود.

لم تجد الحكومة التايلندية خياراً آخر غير استخدام القوة بعد انهيار المفاوضات التي أجرتها مع المحتجين، فقد أبدى كل طرف قدراً عميقاً من عدم الثقة في الطرف الآخر، رغم أن "خارطة الطريق" المؤلفة من خمس نقاط التي اقترحتها الحكومة من أجل التوصل إلى حل سلمي اعترفت ضمناً بوجود مشاكل اقتصادية اجتماعية خطيرة واشتملت على إجراء انتخابات عامة مبكرة في شهر نوفمبر- وهو تنازل لمصلحة المتظاهرين الذين زعموا أن الحكومة فاقدة الشرعية لأنها لم تنتخب قط.

والآن أصبحت أغلب مناطق تايلند خاضعة لحظر التجول طيلة الليل، وهو الحظر الذي فُرِض بعد أن أضرم أصحاب القمصان الحمر المتطرفين النار في أكثر من 35 من أهم البنايات في بانكوك. ولقد استهدف المتمردون من بين ما استهدفوه أفرع لبنك بانكوك، وهو البنك الأضخم في البلاد والذي يشكل إحدى الدعامات التي تستند إليها المؤسسة؛ وميدان سيام الذي تعود ملكيته إلى القصر؛ ومركز التسوق الفخم الذي تمتلكه واحدة من أغنى العائلات الصينية في تايلند. ويعكس هذا الغضب الفوضوي خيبة أمل المتطرفين في قادتهم الذين استسلموا للسلطات قبل الأوان بدلاً من النضال حتى النفس الأخير، أما أولئك الذين لم يستسلموا فكانوا يريدون إظهار قدرتهم على الصمود والتحدي، وكانت الحرائق بمنزلة انفجار لبركان الكراهية الطبقية من جانب المحرومين، وأهل الريف والحضر، ضد الطبقة الحاكمة الثرية في بانكوك.

وهذه الطبقة تشكل شبكة متداخلة من الجنرالات من أصحاب الملايين، وكبار رجال الأعمال وعشائرهم التي تربطهم بها عُرى الزواج، والقصر، المؤسسة التي تحميها قوانين الطعن في الذات الملكية التي تنطوي على عقوبات شديدة. والواقع أن النخبة الحاكمة، التي تستخدم رئيس الوزراء الجذاب المعتدل الفكر الذي تعلم في أوكسفورد ابهيسيت فيجاجيفا واجهة عامة لها، تعلق كافة المشاكل على كتف رجل واحد، ألا وهو رئيس الوزراء السابق ثاكسين شيناواترا، المنفي في الخارج والهارب من العدالة التايلندية. وطبقاً لهذا السرد فإن ثاكسين هو العقل المدبر للحصار، الذي استأجر مجموعة صغيرة من ضباط الجيش المارقين، والذي أغدق بالمال على الفقراء لكي يذهبوا إلى بانكوك لإشعال الحرب الأهلية.

من المعقول تماماً أن يكون ثاكسين قد ساعد في تمويل الاحتجاجات. ومن المرجح أيضاً أن بعض المتطرفين المتحمسين كانوا يريدون إطاحة الحكومة عن طريق أعمال الغوغاء، لكن من السذاجة الشديدة أن نصر على أن المحتجين، من الشباب والعجائز والآباء والأمهات الذين بلغ عددهم مائة وخمسين ألفاً، كانوا على استعداد للمخاطرة بحياتهم والجلوس تحت أشعة الشمس الحارقة لمدة شهرين كاملين في مقابل المال. ولا شك أن مجرد تصديق أهل النخبة لهذا السرد الساذج يشير إلى مدى غطرستهم وانفصالهم عن الواقع.

حتى أن العديد من أهل النخبة صبوا جام غضبهم على وسائل الإعلام الأجنبية فاتهموها بتشويه الحقائق من خلال المبالغة في تصوير حجم مظالم المحتجين. وتعرضت قناة السي إن إن (CNN) وقناة الـ"بي بي سي" (BBC) للهجوم بدعوى تحيزهما في إظهار "الجانب الإنساني" للمحتجين وعدم تخصيص الوقت الكافي لإظهار الجوانب الأكثر قبحاً. ولقد بث هذان المنفذان الإعلاميان مقاطع حية على الهواء مباشرة طيلة زمن الاحتجاج، فأظهرا كل الأحداث الدرامية التي تمكنت الكاميرات من التقاطها.

وبينما كانت الآلة الدعائية الرسمية في أوج نشاطها، كان عدد متزايد من المحللين العقلاء يعربون عن مخاوفهم من الضرر الذي قد تلحقه هذه الصورة الكاريكاتورية السطحية بمصالح تايلند. والواقع أن الشعور بالحرمان بين الناخبين في شمال البلاد وشمالها الشرقي، فضلاً عن الفقراء في المناطق الحضرية، حقيقي وغير مفتعل. وهو ليس أمراً اصطنعه ثاكسين، والفلاحون ليسوا جهلة إلى الحد الذي قد يجعل منهم ألعوبة سهلة بين يدي سياسي ماكر يعدهم بالكثير، سواء وفى بوعوده أو لم يفِ.

والواقع أن وجهة النظر المتغطرسة هذه تتجاهل حقيقة مفادها أن ثاكسين وحلفاءه فازوا في الانتخابات الأربعة الأخيرة بهامش كبير. ومن الواضح أن سياسات التنمية الريفية التي تبناها ثاكسين كانت موضع ترحيب من جانب الناس الذين شعروا للمرة الأولى بالاتصال بالزعماء الذين انتخبوهم. لذا فقد خطط أهل النخبة الحاكمة لانقلاب يضمن لهم السلطة التي فشلوا في اكتسابها عبر صناديق الاقتراع، ثم استغلوا "المحكمة الدستورية" لحظر حزب ثاكسين، رغم أنه الحزب الأضخم في البلاد، ولكن رغم قرار الحظر الذي أصدرته المحكمة الدستورية فقد فشلت في الكشف عن أي دليل يؤكد حدوث انتهاكات واسعة النطاق، بل إنها أسست حكمها على قضية ثانوية يزعم الكثيرون أنها كانت مبنية على قانون بأثر رجعي.

إن نادي الكبار في تايلند- من الجنرالات الذين تحولوا إلى ساسة، والأحزاب السياسية التي يدعمها كبار رجال الأعمال الساعين إلى الحصول على العقود الحكومية الثمينة، وتلك المؤسسة الموروثة التي لا هم لها سوى الحفاظ على استمرارها- أساء إدارة البلاد طيلة نصف القرن الماضي. وتحت قيادة ذلك النادي تحول البلد الواعد على الصعيد الاقتصادي إلى دولة فاشلة مستضعفة من جراء سبعة عشر انقلاباً ابتليت بها منذ الحرب العالمية الثانية. إن القلة الذين يمسكون بزمام السلطة الآن في بانكوك يتمتعون بالنزاهة وطهر اليد إلى الحد الذي يجعلهم قادرين على رمي الحجر الأول، ورغم ذلك فإنهم لا يتورعون عن ذلك. إن الحل السلمي للمشاكل عميقة الجذور يتطلب قيادة سياسية حكيمة، فضلاً عن الإقرار بأن علاج مظالم الماضي ليس من الممكن أن يتم بين عشية وضحاها. والواقع أن فن السياسة يستند إلى الحلول الوسط البارعة، حيث لا يحصل أي طرف على القدر الكامل مما يعتبره مطلباً منصفاً عادلاً. ولكن الطبقات الدنيا في البلاد لابد أن تلمس التغيرات الراسخة في الاتجاه الصحيح والتي طال انتظارها- وهو ما يتلخص في تعزيز ما حاول ثاكسين القيام به. بل وقد يكون من الضروري أن يتم إشراك ثاكسين في أي مصالحة وطنية.

إن الوعد بالتغيير أسهل من جلب التغيير الحقيقي. وما لم تعمل النخبة الحاكمة على تبني جهود صادقة جدية من أجل ترسيخ المصالحة الوطنية قريباً، فربما تنزلق تايلند إلى حرب أهلية طبقية قد تبدو معها اضطرابات الشهرين الأخيرين التي شهدتها بانكوك وكأنها مشاجرة في حانة.

* زميل جامعة أكسفورد سابقاً، وهو يستثمر في القطاع الخاص في تايلند والأرجنتين.
"بروجيكت سنديكيت" بالاتفاق مع "الجريدة"